تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث
المعرفة والتعليم والثقافة

تبنت الجمهورية اليمنية بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إصدار تقارير التنمية البشرية الوطنية منذ عام 1998 إيماناً بأهمية مفهوم التنمية البشرية الأوسع ورؤيته الأشمل للتنمية في إطار مسيرة التنمية الشاملة والمستديمة للإنسان اليمني. وتمثل تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية والدولية، على حد سواء، أدوات لإثارة النقاش والحوار البناء بشأن موضوعات التنمية البشرية، وخلق الوعي بقضاياها وأولوياتها، بالإضافة إلى توجيه السياسات والإجراءات نحو تحسين أوضاعها. كما تعتبر الدراسات التي تحتويها هذه التقارير مداخل هامة للتعرف على احتياجات التنمية وتحديد أولوياتها. لذلك، دأبت الحكومة اليمنية وخلال الأعوام المنصرمة على تدشين تقارير التنمية البشرية الدولية في اليمن من واقع الحرص على الرعاية والمساهمة في فعاليات تقارير التنمية البشرية المختلفة والتي تلاقي استحسانا وتقديراً من كافة الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.

وقد صدر **تقرير التنمية البشرية الوطني الأول** في عام 1998 والذي تبنى مفـاهيم وأبعـاد التنمية البشرية التي تروج لها سلسلة تقارير التنمية البشرية الدولية منذ عام 1990، وتضـمن تحليل مختلف مجالات التنمية البشرية وأوضاعها في اليمن، فضلاً عن إبراز المفهوم المتجدد الذي يعتمد على تنمية القدرات وتوسيع الخيارات والتجديد في القياسات لتقييم ومتابعة ومراقبة مستوى التنمية البشرية محلياً ومقارنته إقليمياً ودولياً.

وجاء التقرير الوطني الثاني 2001/2000 على خلاف التقريـر الأول، ليتنـاول **المجتمـع المدني في اليمن** موضوعاً محدداً له. وتم اختيار المجتمع المدني باعتباره أحد أهم المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي حيث انتهج اليمن منذ قيام دولة الوحدة المباركـة فـي مـايو 1990 الديمقراطية والتعددية السياسية كمنهج حكم وآلية بناء للدولة والمجتمـع. كمـا يعبـر المجتمع المدني عن حركية المجتمع في سياق واقع اجتماعي واقتصادي متغيـر تطلـب ولا يزال مساهمة الأفراد ضمن أطر مؤسسية أهلية رديفة لجهود المؤسسات الحكومية.

أما موضوع تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث، فقد تم الاتفاق على أن يتناول "المعرفة والتعليم والثقافة". ويكتسب موضوع المعرفة أهمية متزايدة في ظل التطورات التي تشهدها اقتصاديات العالم ومجتمعاته كافة. ولا يقتصر المفهوم على التطورات التكنولوجية المصاحبة لثورة المعلومات، وإنما يشدنا أيضاً إلى الوسائل الرئيسية القديمة الجديدة وتحديداً التعليم

والثقافة وهي أدوات التنمية الإنسانية. وتظهر أهمية التعليم والثقافة من واقع الإشكاليات والتحديات التي يواجهها اليمن وكذلك الأهداف التي يتطلع إليها، فضلاً عن الترابط الذي بات حتمياً بين التعليم والثقافة، وبين مجتمع المعلوماتية والتطور التكنولوجي.

وكما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربي الأول، فإن اكتساب المعرفة يعتبر حقاً إنسانياً أصيلاً، إذ أن الصلة بين اكتساب المعرفة والتنمية البشرية عضوية فلا يمكن تحقيق تنمية دون اكتساب المعرفة والتي تمثل سبيل تحقيق التنمية في جميع مجالاتها. وأصبحت المعرفة من عناصر الإنتاج ومحدداً أساسياً له خاصة في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وقد اختار تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1998 بعنوان "المعرفة من أجل التنمية" البحث في هذا الموضوع، مركزاً على الدور الحاسم للدولة في خلق وتفعيل منظومة اكتساب المعرفة، خاصة في البلدان النامية. كما تبنى تقرير التنمية الإنسانية العربي المعرفة والاتجاه نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية موضوعاً لإصداره الثاني والذي تم تدشينه في عمان خلال أكتوبر الماضي. ويبرز معدو التقرير مبررات لا تحتاج إلى الكثير من الحجج لاختيار المعرفة موضوعاً للتقرير، أهمها أن سمات المرحلة الحالية للتطور ترتكز على المعرفة والتسارع الكبير في إنتاجها مقارنة بتخلف نسبي في الدول العربية. بل ويعتبر القصور المعرفي إحدى النواقص الثلاث التي أدت إلى الحالة الراهنة للمنطقة العربية. وبالتالي، يرى معدو التقرير أن البلدان التي تعاني من قصور واضح في اكتساب المعرفة أولى بأن تسعى لإقامة مجتمع المعرفة حيث يتعاظم العائد التنموي لاكتساب المعرفة فيها.

ويرتبط موضوع المعرفة بنظرته العامة أيضاً لأهمية موضوعي التعليم والثقافة. ولا يخفى ما لهذين الموضوعين من تبعات وتأثيرات تاريخية على وضع اليمن من جهة، وما نجم عن التطورات التي شهدتها الساحة اليمنية خلال العقود الأربعة الأخيرة من جهة ثانية، وما قد ينجم عن العولمة ونتاجها على الشعوب من جهة ثالثة. ويتناسب اختيار هذا الموضوع – رغم صعوبته- موضوعاً لتقرير التنمية البشرية الوطني الثالث لعدة أسباب منها تحدي التعليم وما يمثله من إشكالية تعوق عملية التنمية والذي تناولته الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 والخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر، وتحدي الثقافة والتي تحتاج إلى تصفيتها من الشوائب القديمة والمستحدثة وتعزيزها في ضوء الهجمة الثقافية المصاحبة للعولمة، فضلاً عن تزامن ذلك مع اختيار صنعاء عاصمة للثقافة العربية في عام 2004. وأخيراً، لا بد أن نتساءل في التقرير عن إمكانية مواكبة التطورات والثورة المعرفية في بيئة ما زالت الأمية مستحكمة فيها.